

## الرسائل الرئيسية

# البيانات من أجل حياة أفضل

## البيانات سلاح ذو حدين

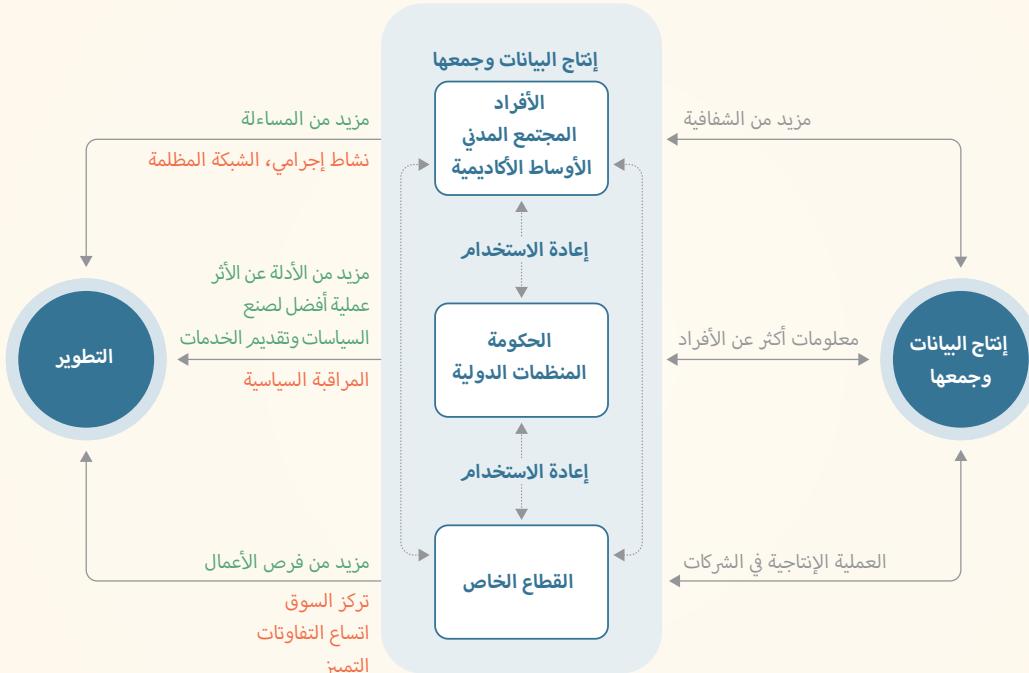
وتنفيذها وتقييمها؛ ومساعدة الأفراد والمجتمعات على اتخاذ خيارات أفضل عبر الوصول إلى المزيد من المعلومات والمعارف.

قد تؤدي البيانات إلى حياة أفضل من خلال قنوات متعددة. فبوسع الحكومات استخدام البيانات لتحسين البرامج والسياسات وتوجيه الموارد النادرة إلى السكان المهمشين والمناطق المهمشة. ويمكن للقطاع الخاص أن يستخدم البيانات لدعم نماذج الأعمال القائمة على المنصات والتي تحفز النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية في الخدمات. ويمكن للأفراد، الذين يتم تمكينهم من خلال البيانات، اتخاذ قرارات أفضل ومساءلة الحكومات (انظر الشكل 1، حيث الآثار الإيجابية باللون الأخضر).

تقرير عن التنمية في العالم 2021: البيانات من أجل حياة أفضل يهدف هذا التقرير إلى الإجابة على سؤالين أساسيين. أولاً، كيف يتسنى للبيانات أن تنهض بأهداف التنمية على نحو أفضل؟ ثانياً، ما ترتيبات الحوكمة اللازمة لدعم توليد البيانات واستخدامها بطريقة آمنة وأخلاقية ومأمونة، وفي الوقت نفسه تحقيق قيمة على نحوٍ منصف؟

لقد أدت الابتكارات التقنية الحديثة إلى زيادة هائلة في توفر البيانات الآتية التفصيلية، وتخلق هذه الابتكارات في مجال توليد البيانات فرصاً جديدة لتعزيز الأداء الاقتصادي للشركات؛ وإعادة توظيف البيانات لتحسين تصميم السياسات العامة

### الشكل 1 ثلاثة مسارات تتيح للبيانات تعزيز



(مثل الأمن السيبراني، وحماية البيانات، وتدفقات البيانات عبر الحدود) ونقص في التدابير التي تتيح مشاركة البيانات (مثل الترخيص المفتوح وقابلية التشغيل البيئي). وحتى في حالة وجود أطر ناشئة لحوكمة البيانات، فإن ندرة المؤسسات التي لديها القدرات الإدارية اللازمة، والاستقلالية في اتخاذ القرارات، والموارد المالية، تحد من فعالية تنفيذها وإنفاذها.

وتُقدم جائحة فيروس كورونا مثلاً واضحاً في الوقت المناسب على كيفية سعي البلدان المختلفة جاهدةً من أجل تحقيق التوازن بين استخدام البيانات لتحقيق أهداف الصحة العامة وإدارة الجائحة وبين الحاجة إلى الحماية من إساءة استخدام هذه البيانات على نحو ضار. وفي بعض البلدان، أعيد توظيف سجلات تفاصيل مكالمات الهواتف المحمولة، والتي أُنشئت في القطاع الخاص، وذلك للسماح للسلطات الصحية بتحديد وتتبع المخالطين. وللحماية من إساءة استخدام هذه البيانات، اضطرت عدة بلدان إلى تعزيز أطر الحوكمة من خلال إصدار تشريعات طارئة تسنّ أو تعزز لوائح حماية البيانات.

### نحو عقد اجتماعي جديد من أجل البيانات

للتصدي لهذه الشواغل، يطرح تقرير عن التنمية في العالم 2021 خمس توصيات رفيعة المستوى، هي كالتالي: (1) صياغة عقد اجتماعي جديد من أجل البيانات؛ (2) زيادة استخدام البيانات وإعادة استخدامها لتحقيق قيمة أكبر؛ (3) زيادة الإنصاف في الحصول على منافع البيانات؛ (4) تعزيز الثقة من خلال الضمانات التي تحمي الناس من أي ضرر ناجم عن إساءة استخدام البيانات؛ (5) تمهيد الطريق لنظام وطني متكامل للبيانات.

**صياغة عقد اجتماعي جديد من أجل البيانات.** إن الخروج من المأزق الحالي في حوكمة البيانات يستدعي عقداً اجتماعياً جديداً من أجل البيانات. فمن شأن مثل هذا العقد أن يسمح باستخدام البيانات وإعادة استخدامها من أجل خلق قيمة اقتصادية واجتماعية، مع ضمان الإنصاف في الحصول على القيمة، فضلاً عن تعزيز ثقة المشاركين في عدم تعرضهم لأي ضرر من جراء إساءة استخدام البيانات (انظر الشكل 2). وفيما يتعلق بهذه الجوانب، فإن البلدان منخفضة الدخل محرومة منها في كثير من الأحيان، حيث تفتقر غالباً إلى ما يلزم من بنية تحتية ومهارات لجمع البيانات وتحويلها إلى قيمة؛ وأطر مؤسسية وتنظيمية لخلق الثقة في نظم البيانات؛ والحجم والوكالة للمشاركة بشكل منصف في أسواق البيانات العالمية وحوكمتها. ولذلك، ينبغي أن تراعي صياغة العقد الاجتماعي الجديد المعطيات على الصعيدين الوطني والدولي.

تولّد البيانات قيمة اقتصادية واجتماعية يمكن مضاعفتها من خلال إعادة التوظيف وإعادة الاستخدام. غير أن وفورات الحجم في تحليل البيانات تخلق حوافز لاكتناز البيانات وقد تؤدي هذه العملية إلى تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية. ويخلق هذا الاكتناز حواجز أمام إعادة استخدام البيانات، مما يحول دون تحقيق البيانات القدرة الإنمائية الكاملة، علاوة على زيادة احتمال سوء إدارة البيانات، إن المخاوف المتنامية بشأن المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام البيانات وأوجه عدم المساواة في نظم البيانات العالمية تُخفف بشكل متزايد من الحماس بشأن إمكانية مساهمة البيانات في تعزيز الأهداف الإنمائية.

إذ يمكن أن تتعرض البيانات لإساءة الاستخدام من خلال قنوات متعددة. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومة أن تستخدم البيانات في المراقبة السياسية أو استهداف جماعات اجتماعية معينة للتمييز ضدها. ويمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص الاستفادة من عملائها باستغلال القوة السوقية الناشئة عن البيانات. أو يمكن للأفراد الوصول إلى البيانات بشكل غير قانوني لأغراض إجرامية (في الشكل 1 الآثار السلبية باللون الأحمر).

ولا تزال ترتيبات الحوكمة لمعالجة هذه الشواغل في بدايتها، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل. فالإطار القانوني والتنظيمي للبيانات غير مكتمل، مع وجود ثغرات في الضمانات الحيوية

### الشكل 2 العقد الاجتماعي من أجل البيانات



العامة والخاصة على السواء تستبعد الفقراء في العادة، كما أن البلدان الفقيرة لا تزال ضعيفة في القدرات الإحصائية والإلمام بالبيانات. ويفتقر العديد من البلدان منخفضة الدخل إلى البنية التحتية للبيانات، اللازمة للتبادل السريع لحركة البيانات عبر الإنترنت وتأمين الوصول الفعال من حيث التكلفة إلى المنشآت الحديثة لتخزين البيانات والحوسبة السحابية. كما أن صغر حجم اقتصادها يحد من توفر البيانات لتعلم الآلة ويحد من إنشاء شركات المنصات المحلية التي قد تستطيع المنافسة على الصعيد العالمي. وينبغي أن تتصدى الجهود الرامية إلى تحسين الإنصاف في نظام البيانات العالمي لمعالجة التفاوتات ما بين الأفراد وما بين البلدان.

- ما بين الأفراد. تحتاج الفئات المهمشة إلى تمثيل أفضل في نظم البيانات، وإلى زيادة إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الحديثة للبيانات، وإلى المهارات اللازمة للاستفادة منها. ويمكن أن يساعد التصميم الدقيق للمنافسة والتنظيم على إبقاء التكلفة عند مستويات معقولة.
- ما يخص التعاون بين البلدان. إن زيادة الاهتمام المحلي بالسياسات الاقتصادية المتعلقة بالمنافسة والتجارة والضرائب لشركات المنصات، وتنسيقها دولياً، سيساعد البلدان منخفضة الدخل على الحصول على قيمة اقتصادية أكبر من الشركات القائمة على البيانات.

**تعزيز الثقة من خلال الضمانات التي تحمي الناس من أي ضرر ناجم عن إساءة استخدام البيانات.** كلما أعيد استخدام البيانات، زادت مخاطر إساءة استخدامها. وتتجلى هذه المخاطر في تنامي التحديات المتعلقة بالجريمة السيبرانية واحتمالات المراقبة ذات الدوافع السياسية أو التجارية. وقد يتفاقم نطاق التمييز القائم على أساس الإثنية أو الدين أو العرق أو النوع الاجتماعي أو حالة الإعاقة أو التوجه الجنسي بسبب تزايد استخدام الخوارزميات. ويستدعي التصدي لهذه الشواغل تنظيم البيانات الشخصية استناداً إلى إطار حقوق الإنسان، تدعمه سياسات تكفل حماية الأفراد ونظم البيانات التي يعتمدون عليها.

- حماية الناس. يلزم اتخاذ تدابير لتعزيز حماية البيانات، ليس للبيانات الشخصية فحسب، بل للفئة الأوسع من البيانات الشخصية التي تسمح باستنتاج هوية الأفراد (وأحياناً الفئات الاجتماعية) من خلال التحليل الإحصائي للبيانات غير الشخصية.

• المستوى الوطني. ينبغي للحكومات أن تدخل في حوار مع الأفراد والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لوضع قواعد الاستخدام الآمن للبيانات، وذلك تعزيزاً للصالح العام.

- المستوى الدولي. نظراً للحجم العالمي لصناعة البيانات، فإن بعض الجوانب التي تنطوي على تحديات أكبر في العقد الاجتماعي تستدعي تعاوناً دولياً أو ثوق لمواءمة الأنظمة وتنسيق السياسات، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو العالمي.

### زيادة استخدام البيانات وإعادة استخدامها لتحقيق قيمة أكبر.

استخدام البيانات لغرض واحد لا يقلل من قيمتها. فزيادة عدد المستخدمين، الذين بإمكانهم الوصول إلى البيانات من خلال مبادرات البيانات المفتوحة ومشاركة البيانات، على سبيل المثال، تزيد من إمكانية أن تُحدث البيانات تأثيرات إنمائية إيجابية. علاوة على ذلك، فإن تنسيق التعاريف والمعايير والتصنيفات -أي ضمان التشغيل البيئي للبيانات- يعزز من أوجه التآزر بين مختلف مصادر البيانات. فقد نجمت أغلبية الزيادة الهائلة في البيانات الجديدة مؤخراً عن رقمنة عمليات الشركات. ويمكن أن يساعد الجمع بين هذه البيانات والمصادر التقليدية مثل التعدادات والدراسات المسحية الوطنية، والبيانات الإدارية الحكومية، والبيانات التي تنتجها منظمات المجتمع المدني، في سد الثغرات في البيانات، وتقديم تقييمات مُحكّمة التوقيت وجيدة النطاق للبرامج والسياسات، وتلبية احتياجات السياسات العامة. ويتطلب تحقيق هذه القيمة المتنامية تغيير كل من العقلية والأطر التي توجه استخدام البيانات.

- تغيير أنماط التفكير. ينبغي أن ينظر صانعو القرار إلى البيانات على أنها من الأمور الأساسية وأن يحولوا تركيزهم من توليد البيانات التي تُستخدم مرة واحدة إلى توسيع نطاق الوصول إلى البيانات الجديدة، والحالية، وإعادة استخدامها وتحليلها.
- تغيير الأطر. ثمة حاجة إلى قواعد ومعايير لتيسير الربط بين مختلف مصادر البيانات بغرض الاستفادة من أوجه التآزر التحليلي والسماح بنقل البيانات على نحو آمن وسريع فيما بين أصحاب المصلحة المحليين، وكذلك على المستوى الدولي.

### زيادة الإنصاف في الحصول على منافع البيانات. هناك تفاوتات

ضخمة في القدرة على إنتاج البيانات واستخدامها والاستفادة منها قائمة في البلدان الغنية والفقيرة على السواء وفيما بين الأغنياء والفقراء داخل كل بلد. فنظم البيانات المتعلقة ببيانات المقاصد



